

## الموروث السياسي والسلطوي في موريتانيا قبل نشوء الدولة الوطنية

**Political and authoritarian inheritance in Mauritania before emergence of the national state**

باب ولد أحمد ولد الشيخ سيديا . جامعة نواكشوط- موريتانيا

**ملخص**

يسعى هذا العمل إلى رصد مظاهر غياب السلطان في البلاد الموريتانية، وكيف حاول الفقهاء التأسيس له في ثوب نظري من خلال الاعتماد على المدونة الإسلامية فيما للإمام من أدوار وما يترتب عليه من مصالح شرعية واجتماعية .

لذا فإن الهدف من هذا المقال هو تتبع الحالة السياسية في البلاد الموريتانية وخصوصيتها حيث لم تعرف أي سلطة باستثناء الدولة المرابطية وإن ظل الأمر مشغلا فكريا ونخبويا تداعت إليه مختلف التوجهات الثقافية في إيجاد البدائل لتسيير أحوال الناس وقضاياهم . والحق أن هذا التنظير لم يواكبه إيجاد سلطة سياسية راعية له بل استعاض عنه بمفهوم الجماعة الشرعية والقبلية لتقوم بالأدوار الشرعية والواقعية المنوطة بالامام . و أن هذا المقال يبحث في جدلية السلطة التاريخية وانعدامها في المجال الموريتاني، مما تشكلت معه خطابات سياسية تاريخية حول الفعل الذي يجب تبنيه والموافقة عليه تسهيلا ورعاية لأمر الناس وأحوالهم . وعموما فإننا حاولنا في هذا المقال أن نفكك البنية السياسية في خطاباتها النخبوية المتعددة وتصوراتها المختلفة - دون تجن ولا تعسف ولا إسقاطات النظرة الكولونيالية حول المجتمعات التقليدية - من أجل فهم التحولات السياسية العميقة التي عرفت المنطقة الموريتانية وخصوصية المجال بما أنتج من معارف في هذا المجال، ظلت عصبية على التطبيق وإن كانت ثمة محاولات جريئة إلى حد ما في تنصيب الامام وتجاوز الواقع القائم وطرح بدائل جديدة عنه .

**الكلمات المفتاحية:** الموروث السياسي، الفتاوى و النوازل، الإمام والسلطان، المجال الموريتاني،

الدولة الوطنية.

**Abstract**

This work seeks to monitor the manifestations of the Sultan's absence in Mauritania, and how the jurists tried to establish in a theoretical garment by relying on the Islamic Code regarding the roles of the Imam and the related legal and social interests. Therefore, the aim of this article is to trace the political situation in Mauritania and their specificity, as no authority has been known except for the Mourabitoune State, even the matter remains an intellectual and elitist operator where various cultural approaches have been called upon to find alternatives to manage the conditions of people and their issues. The truth is that this theorization was not accompanied by the creation of a sponsoring political authority, but rather

was replaced by the concept of the legal and tribal group to carry out the legal and realistic roles assigned to the Imam. Indeed, this article examines the dialectic of the historical authority and its lack in the Mauritanian field, where the historical and political speeches were formed in regards of the act that must be adapted and approved to facilitate and take care of the people's affairs and conditions. In general, we have tried in this article to dismantle the political structure in its multiple elitist speeches and its various perceptions - without frustration, arbitrariness, and projections of the globalistic view of traditional societies - in order to understand the profound political transformations that the Mauritanian region has known and the specificity of the field and the knowledge produced in it, that has remained difficult to implement, even if there were somewhat bold attempts to establish the concept of the Imam, override the existing reality and put forward new alternatives instead.

**Key words:** the political heritage, Fatwas and calamities, the Imam and the Sultan, the Mauritanian field. national state.

## مقدمة

إن الحديث عن الموروث السياسي في "البلاد الموريتانية"؛ معناه أن نبحت عن تاريخية هذا الخطاب، وفق رؤية المعنيين وممكنات عصرهم دون إسقاط ولا تجن، مع النظر إلى دلالاته البنوية التي على أساس منها يتحرك وينبني الفعل السياسي الساذج والناضج في الفضاء المدروس<sup>1</sup>.

لذا فإن هذا المقال يسعى إلى وضع تصورات للمفهوم السياسي في منطلقاته و آثاره؛ مركزا على الفتاوى والنوازل التي أصدرها علماء المنطقة في وصف الأحوال وإصدار الأحكام أو تعطيلها، انطلاقا من المصلحة العامة وضروريات المرحلة المعاشة. اعتمادا على الرؤية التحليلية عبر الزمن الطويل لتاريخية هذا المجتمع.

غير أن النظر إلى هذه الدلالات والمعاني، لا ينبغي أن يكون بحثا في فن السياسة و تعاريفها المختلفة، بقدر ما يكون توجها إلى معرفة أحوال الناس وحاجتهم إلى ممارسة العمل السياسي، وفق المصالح والضرورة التي تنتج تلك الرؤية المنبثقة من تصورات معينة حول الحاكم والمحكوم، انطلاقا من سياسة شرعية تؤسس للمصالح العام والخاص سيرا على سنن من قبلهم، أي من لهم المرجعية الأخلاقية في وضع التصورات والمفاهيم القائم عليها الفعل في قواعده وأصوله و منطلقاته الجامعة للأمة<sup>2</sup>.

على أن هذا القول في مفهوم السياسية نظرا وتحليلا عاما، يدفعنا إلى القول بأن الممارسة في تجلياتها، ما هي إلا تعبير صادق عن ذوق على أساس منه اتفقت الجماعة سواء في مفهوم الشرع، إذا ما نظرنا إلى التأصيل الإسلامي والذاكرة الجمعية<sup>3</sup>، أو كان على مستوى ما يكفل للإنسان تصورات و حريته الفكرية والعقدية متجسدة في البحث عن غطاء تصوراتي على أساس منه ينتخب ويقرر ويحكم ويؤسس<sup>4</sup>.

لذا فإن التقاليد السلطوية أو الممارسة الفعلية، تختلف باختلاف هذه المنطلقات السالفة الذكر والمجالات الجغرافية والرؤية الثقافية السلطوية حول السلطان في ذاته وواجباته المقدسة اتجاه رعيته، من هذه المنطلقات تشكل الوعي السياسي في البلاد الشنقيطية كحال الأمم و الشعوب من بني جلدتها ممن جمعهم الشكل والمطلب وإن اختلف الهدف والحال، فقد ظل هذا الصقع يعاني من سياقات تحولتية أنتجت سلطة قبلية تنشأ من الفرد إلى الثلاثة كما هو مؤسس له في الأدبيات الفقهية، إلى سلطة حسب المجال والأفراد ممن جمعهم عصبة وقوة و نفوذ، إلى سلطة جامعة في ثوب الدولة تنطوي تحت لوائها المجالات الجغرافية وفق مطالب المجموع<sup>5</sup>.

ولعل إطلالة بسيطة على المرجعيات التأسيسية الشنقيطية، لا يجد صاحبها كبير عناء في الكشف عن مواطن الخلل والتدمير والنقد أحيانا غير المبرر بأوجه شتى وطرائق قديدا، وفق قراءة ماضوية للتراث الثقافي من وجهة نظر البلاد السائبة التي لا سلطان فيها، و بين النظرة المفضية إلى نوع من السلم الأهلي معاش بإنتاجه لسلطة صامته. إن جاز الاستعمال. وفقها تسير الأحوال و تقام الضروريات دفعا لسنة شرعية، ودعما لفرضية المجال الاستثنائي المقامة في أرضه سلطة حتمت وأظهرت تعالي القوم عن مرتكزات ثابتة وقواعد بيئة في الحكم والسياسة<sup>6</sup>، ليجد من نظر ومن تفانى فيه كل المبررات في إزدهار ثقافي معين تألفت البلاد به وصار علما لساكنتها<sup>7</sup>.

ليبقى التعالق بين الثقافة والسياسية أمرا واقعا وحتميا يفيد بتعارضهما في المعادلة الموريتانية، نفيا لقاعدة ثابتة لعلها من المرتكزات القائم عليها التفكير والإبداع والمؤسسة له في الأدبيات الفكرية لنظام الدول بدءا من انتشائها إلى نهايتها أو ذبولها وفق التقاليد والأدبيات المؤرخة لها<sup>8</sup>.

والحق يقال أن التنظير السياسي ورغم غياب الأرضية اللازمة له، كان مواكبا لجميع الفترات التاريخية المعاشة في بلاد شنقيط، ولا نجافي الحقيقة إذا قلنا أن المتون الفقهية المنظرة للواجب السلطاني والمؤرخة لأحواله، كانت استثنائية لكثرتها وتنوعها، وعلى أساس منه قاست الظرف والحال متمنية حينما لم يوجد، وواجدة المبررات الشرعية لرؤيتها المقاصدية التي تساس بها الأمور، وتستمر بها الأحوال.

**أولا: الدعوات الإمامية والرجوع إلى الأصول السلطانية في الثقافة العربية الإسلامية:**

من نافلة القول أن البلد لم توجد فيه سلطة جامعة مانعة، إلا ما كان من كيانات تنتفي في لحظتها التاريخية النشاز، لتشكل استثناء وحالة شاذة في تاريخ أهل هذه البلاد، من هذا الوعي أو هذه اللحظة الفارغة تشكل الوعي السياسي في عدم وجود حاكم متسلط يسوس أمور البلاد والعباد بأي منطق شاء أو رؤية أراد، إلا ما كان من صورة وردية تركها إرث مرابطي يعد المرجعية الأخلاقية في الحكم وفي فهم مراد الرعية المثالي من الحاكم<sup>9</sup>. مستوحى من أثر حضرمي في الفكر والسياسة لحاجة الدولة الجديدة إلى إنشاء مرجعية تكون السند والحجة للأمير في أفعاله وتصرفاته، أو في التصورات التي يجب أن يكون عليها الإمام المراتبي قائدا مستقبليا مجاهدا، ولعل استدعاء نموذج من هذا الكتاب يعبر بجلاء عن المقصد المراد هنا إثباته وتشابه الأنماط الوعظية المقدمة في إطاره بالتجارب الأخرى الباحثة في الآداب السلطانية<sup>10</sup>، عندما يقول مخاطبا الأمير المراتبي: "أما بعد أطل الله بقاءك في عز لا يزال الولي يحمده، والعدو يحسده، وأدام ارتقاءك في مجد لا تزال الأيام تجددته والتوفيق يؤكدده، وأتم نعماك في شرف لا تزال الحكمة تعضده والسياسة تعهده"<sup>11</sup>، على أنه إذا ما انتهت الأسباب الوجيهة التي دعت إلى الكتاب فسرعان ما تظهر النظرة الفلسفية والفكرة التي على أساس منها ألف المتن السياسي: "(فإن الارتفاع إلى المعالي صعب والانحطاط عنها أسهل، ولن تنال معالي الرتب إلا بالحكمة ..... فمن أحب المعالي أدركها بالحكمة ومن أحب الحكمة أدركها بالنظر المنتظم، ومن عني بالنظر في الأمور أدركه بمسألة العلماء، ومجالسة الحكماء وإدمان الفكرة في خلواته واستشارة ذوي الرأي من ثقافته)"<sup>12</sup>.

هكذا كانت الصورة "المتخيلة" أو أريد لها أن تكون، رغم التنظير السياسي على المفقود والمروي في ثوابت الأمة، من مرور تقاليد سلطوية راسخة شهد القاصي والداني بنضوجها، وتداول سياقاتها في بلدان مجاورة من باب بروز الأنا التاريخي في المجتمعات العربية، بما يعطي من دلالات ذاتية أخرى إذا اختلط المفهوم بسياقات أخرى تتعلق بمعادلات المركز والأطراف وحاجة هذه الأخيرة إلى كل ما من شأنه أن يكون دافعا في مركزيتها وأهمية مجالها في المجموع الثقافي العام<sup>13</sup>.

لذا لم تكن التحولات السياسية التي حدثت في المنطقة الموريتانية حدثا فجائيا على مقاس الأحداث المؤثرة والصناعة للتاريخ، بقدر ما كانت نتاجا لأحوال الناس وتوجهاتهم الفكرية في مرحلة من تاريخهم، تشكل فيها الوعي القبلي السياسي على رؤية معينة يبنى عليها الصالح العام، تبعا لفقه الضرورة لأهل هذا المنكب المركزي.

لتشكل هذه الآراء وغيرها محل نقاش مستفيض من قبل العلماء والنخبة الفقهية، وعلى أساس منها قاسوا الآراء المتعلقة بأحوال هذا المنكب البرزخي استنادا على الإستئناس بالتجارب الماضية وذكر المآثر السلطوية، وما للإمام من أدوار شرعية ومصالح مرسله، لا يختلف في تأصيلها الداعي إليها والمبنية عليه، وإن ظلت هذه الآراء خجولة أو مسكونة بهاجس ظل يُقوم ويحدد أي محاولة من هذا القبيل<sup>14</sup>.

إذ ظل هذا الهاجس منطلقا خصبا للآراء الفقهية، و محاولة طرحها سواء تشكلت في التنظير العام الواسع للحال والمعبر عنه بأدق الألفاظ عن الأزمات المعاشة، أو كان على مستوى التجارب الإمامية التي حاولت أن تؤسس للدولة الدينية الراجعة إلى الأصول المقدسة و الخالية من الشوائب والمعتقدات الأسطورية، وإن ظلت هذه التجارب محدودة في الإطار والزمان<sup>15</sup>.

وانطلاقا من هذا الداعي الزاهد والرافض لكل دعوة إمامية، قد تكون محل نقاش مستفيض نظرا للترتيبات التي ستترتب عليها من خلل وضعف وفساد، فالأمر السلطاني فرض كفاية في النهاية، لذا ظلت المقاربة الفقهية حذرة ومتجاهلة لكثير من القضايا التصريحية في خبر الإمام وضرورة قيامه<sup>16</sup>، بمقاربة تجنب المسلمين مفسد قد تكون أعظم، وفي هذا الإطار يتنزل قول الشيخ سيد محمد بن الشيخ سيد المختار الكنتي "ت 1242 هـ": (ولم يزل الحازمون من أهل الدين والحصيات، يهربون من الولايات والتروس، إذ لا يركن إليها غالبا إلا شهواني أو مضيع للحزم... وكل من تعرض لولاية من السلف، فإما انتهاضا لنصح المسلمين من نفسه بإقامة الحق لئلا يضيع، وإما نزعة بشرية حركها سبب من الأسباب. أما على الثاني فلا يقتدي به، وأما على الأول فيقتدي به من بلغ مقلده من التمكين والقوة والنزاهة، وفي مثل زمانه الصالح الذي لم يزل فيه الدين طريا والحق جليا والأعوان قائمين وأهل الباطل منهزمين، وهيهات ذلك من آخر الزمان الذي غلب فيه حب الدنيا واستولى على الناس فيه سلطان الهوى<sup>17</sup>).

وغير بعيد من ذلك يتحدث الشيخ سعد بوه بن الشيخ محمد فاضل فيقول: "والأمر الثاني هو ما آل إليه أمر من حمل السلاح بنية صالحة فتخلف ظنه، فمن ذلك الرجل الذي اشتهر علمه صلاحه... حمله ليزب عنه، وقد علمت أنه ما مات حتى أرسل إلى والدنا أن الرائد لا يكذب أهله، وهو رائد الزوايا إلى السلاح و ما ظهر له فيه إلا خزي الدنيا وعذاب الآخرة<sup>18</sup>".

ولعل من أبرز من تعرض لهذا الإشكال وأثراه بحثا ونقاشا، من خلال كتاباته الفكرية و الفقهية بالتنظير العام المفضي إلى وصف الحال أشعار وكتابات الشيخ محمد المامي، الذي حاول تلمس الواقع

الشنقيطي والأسباب التي حدثت من أي تحرك يتجه إلى تنصيب الإمام العادل في ثوبه الراشدي الناصع، إذ يقول:

ونحن في بلاقع يباب نرعى مع الوحوش والضباب

وألف ثعلب يقودها أسد خير من ألف أسد إن لم تقد<sup>19</sup>.

لقد شعر محمد المامى بهذا الهم، وألف فيه الكثير من المتون والتصانيف معبرا بأدق التعابير عن حال مجتمعه، وما عن لهم من مللمات إثر هذا الخلل الواضح والبين<sup>20</sup>، حيث آلت الأمور في نظره إلى درجة من الفساد لم تعد مقبولة ولا منطقية، فإذا لم يوجد الإمام الأعظم فإنه لا يوجد شخص يرجع الأمور إلى نصابها، ولو كان ذلك بصفة قسرية غير اعتيادية، وبذا تحصل المفاصد العظيمة والمخاطر الجسيمة، إذ يقول: "أما من لا تنالهم الأحكام لبعدهم ولم يول فهم زعيم، فيما أن يتغلب أحد فتجب طاعته، وهذا المتغلب في غياب الإمام يقوم مقامه، وإذا لم يوجد هذا المتغلب في غياب الإمام فإن هناك بديلا آخر هو الجماعة التي تقوم مقامه"<sup>21</sup>.

ويذهب الشيخ محمد المامى أبعد من ذلك عندما يناقش مسألة الخطة والقضاء، بنفس متحسر على الواقع يتبعه أثر تحليلي للواقع المتسبب، وهي أدوار في النهاية تتعلق بوجود الحاكم الفعلي الباسط سطوته وقوته على المجال الجغرافي برمته، بقوله: "أما خطة القضاء فبلادنا خالية من حقيقتها لأن قضاتنا وإن رفعوا الخلاف شرعا فالتنفيذ معدوم ولا يتم الحكم دونه أي لا تظهر له ثمرة إلا في الغصب أن من أخذ المال بعده ممن حكم له به يكون غاصبا وقد علمتم حكم المال المغصوب، هذا إن تمكن المدعي من الدعوى والترافع وإلا ضاع الترافع كما ضاعت الأحكام الكثيرة المنوطة بأرض الإمام فإننا لله وإنا إليه راجعون"<sup>22</sup>.

ولعل الأفكار التي طرحها بوميه ولد ابياه في مقاله حول اسهامات الرجل في هذا المجال<sup>23</sup>، تبدو منطقية من أول وهلة حول مفهوم الجماعة الشرعية الذي يود أن يطرحه بديلا عن السلطان إذ يقول: "إذا لم نطلع على مواصفات هذين النوعين عنده أي محمد المامى فإنه أخرج منها جماعة الزوايا وجماعة بني حسان، فيقول: "فإن قلت جماعة بني حسان تقوم مقام الإمام لأنها متغلبة، قلنا ذلك لو اتفقت كلمتها"<sup>24</sup>.

ويذهب محمد اليدالي أبعد من ذلك، عندما يحاول البحث عن تاريخية الإمام، من خلال محاولة تقصيه للنماذج المقدمة في محيطه ردا ونفيا لأثبات أي سلطة واقعية بقوله: "مع أن ذلك البلد لم يكن فيه سلطان ولا وال قط.... إلا أن ملوكا من السودان كانوا في أرض بعيدة، وكانوا يخشون السي والإغارة من تلك الملوك ويرتحلون إلى بلاد بعيدة خوفا منهم..."<sup>25</sup>.

وفي نفس الإطار انطلق محمد محمود ولد حيبيل، يدعو إلى نصب الإمام والتأسيس لنمط سلطوي جديد، متأثرا بالتجارب أو النماذج الإمامية المعاشة في منطقته وفي الأطراف المحاذية لها<sup>26</sup>، وهنا يتنزل مؤتمر تندوجه 1856م في نفس هذا السياق العام، إذ كان من نتائجه المباشرة والمستعجلة بعث رسالة من الشيخ سيدي إلى السلطان المغربي سيد محمد بن عبد الرحمن من أجل إعانته بالسلاح دفاعا وذباً عن المحيط وغيره على الأوضاع المعاشة<sup>27</sup>.

وهو بذلك يقدم نظرة شمولية يمكن أن تكون من باب المثال الشامل للواقع المحلي لديه ولغيره من فقهاء مرحلته، خصوصا في الهاجس السلطوي لديه، مما يمكن إجمالا وضعه في النقاط التالية:

■ الأوصاف التي أطلق الفقهاء على المنطقة، استنادا إلى الرأي القائل بمفهوم السببه وأهل المنكب البرزخي، مما يعطى تصورا حول واقع معين ينبئ بغياب الإمام ودوره السلطوي الشامل، عندما حاول الشيخ محمد المامي أن يؤسس لهذا المقصد بقوله: "ونحن في فترة من الأحكام بين العمالتين الإسماعلية والبوصيائية"<sup>28</sup>.

■ أما التجلي الثاني أو المقصد فيظهر جليا في نقاش السلطة الزمنية القائمة، علي مدى انسجامها ضرورة مع التصورات الموضوعية من قبل الفقهاء، حول الأصول والمواقف من سلطاتها التقديرية، سواء انسجمت مع السلطة الزمنية القائمة بصيغة التعدد أو الاختلاف في النماذج المقدمة، مما حاولت الحضرة الكنتية مزاولته ممثلة في شيخها الشيخ سيدي المختار الكنتي أو الدعوات الإصلاحية التي قدمها المجيدري ولد حبيب الله في شأن المسألة الدينية وتجديدها.

والحق أن هذا الصراع سيكون صراعا مفاهيميا بالأساس، وسيرقى إلى استعادة وتوظيف الأصول لتبرير المواقف، أو لاستكناه معالم مستقبلية لصالح المجموع انطلاقا من التكيف مع الوقائع والأحداث.

وبغض النظر عن التفاعلات التي ستنتج النظام الأميري على الأقل في منطقة الجنوب الغربي الموريتاني، فإن الصراع المشار إليه هنا سيكون فاعلا ومؤثرا<sup>29</sup>، خصوصا في الدعوة الزاوية المتأسسة نظريا على المرتكز الديني أو الراجعة إليه في أصوله وقواعد تحركاتها حول الإمام الجامع وما له من أدوار.

فقد استطاع ناصر الدين أن ينطلق من رؤي إلهامية تحدد مسار دعوته الإمامية، انطلاقاً من معرفته للمستقبل ومآلات الأمور استناداً إلى خوارقه وبركاته التي يتحدث عنها، أو كان على مستوى الألقاب والأسماء التي سمي بها نفسه، وهي تعبير لا محالة عن تصور مرحلي للسلطة وفتراتها التي تعيش فيها الحركة.

وهو ما سترتب عليه قيام الحرب المعروفة بشربه 1671م، وما وضعته من ترتيبات للأدوار والوظائف للمجموع السكاني على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي<sup>30</sup>، وعموماً فإن هذا الصراع السلطوي بقدر ما كان تجلياً لنقاش فقهي جاد بين النخبة المثقفة، أو إطار مرجعي لرصد التمثلات وموافقاتها للواقع، فإن الإتجاه الغيبي الإلهامي كان حاضراً ومؤثراً بشكل كبير<sup>31</sup>.

بل تجاوز الأمر . حسب نظرنا . تداول الغيبات إلى نقد الواقع السلطوي، وإن كانت الأحكام الفقهية ومنتجوها متأثرين لا محالة بالواقع الأميري، واصل الأمر إلى المسائل الدينية في كبرياتها وشمولياتها، مما يبرر كثرة الإشكاليات حول الإمام والدعوات الصريحة لنصبه<sup>32</sup>.

ورغم كل هذه الآراء فيما للإمام من أدوار وبحثا في المخيلة الإسلامية في هذا الإطار، فقد وجد القوم في مفهوم الجماعة ملجأً آمناً وركناً يمكن الإعتماد عليه في التأسيس لحال القوم وظرفياتهم.

### ثانياً: الفراغ السلطوي والبحث عن البديل في ظل غياب الدولة:

إثر الواقع المتميز بميزات فارغة جعلته استثناء كما أشرنا في بداية هذا المقال، لم يكن بد من وضع طرائق آخر أو بدائل من أجل انسيابية أحوال الناس وأنماط عيشهم، ولعل المبدأ الشرعي ينطلق من فكرة مرنة وفقها تفهم الآراء التي كتبت عن الموضوع، ونظرت له من خلال الرجوع إلى كتاب الدرر النثير وآراء صاحبه، إذ يقول في باب الغصب "...أن جماعة العدول تنوب في البلاد السائبة عن السلطان، وحيث يتعذر الانتهاء إلى السلطان تقوم مقامه في كل حكم حتى في الحدود والقصاص..."<sup>33</sup>.

وبنفس المنطلق سيوظف نص الطرطوشي كثيراً في العلاقة الدقيقة بين جدلية الفوضي والإمام حتى في استبداده أو تفرده بالحكم حيث يقول: "... ومثال السلطان القاهر لرعيته ورعية بلا سلطان، مثال بيت فيه سراج منير وحوله قيام من الناس يعالجون صنائعهم، فبينما هم كذلك إذ طفئ السراج فقبضوا أيديهم في الوقت وتعطل جميع ما كانوا فيه... فدبت العقرب من مكمنها وفسقت الفأرة من جحرها وخرجت الحية من معدنها، وجاء اللص بحيلته وهاج البرغوث من حقارته فتعطلت

المنافع واستطالت فيهم المضار... كذلك السلطان إذا كان قاهرا لرعيته كانت المنفعة به عامة وكانت الدماء في أُمُها محقونة والحُرْمُ في خدورهن مَصونة، والأسواق عامرة والأموال محروسة والحيوان الفاضل ظاهرا..."<sup>34</sup>.

من هذا الداعي طفق فقهاء القرن الثالث عشر يستأنسون وينطلقون من هذه الفكرة في فهم الواقع الشنقيطي. قبل نشوء الدولة. والعمل على وضع قواعد سياسية واجتماعية في آن تحفظ للقبيلة عصبتها و ألفتها وبقائها خلوا من الغرباء وحفظ الأنفس والأموال، إذ يذهب الشيخ سيديا في هذا المجال إلى القول بأن من فرق بين قبيلة وقطع نظامها، فقد برئ من ذمة الله ولو رضى أهل الحل والعقد بذلك، لأنهم رضوا بما لا يجوز..<sup>35</sup>.

لقد كانت الاشكالات في أصلها تتحدث عن كيفية القضاء على هذه الظاهرة واستئصالها من خلال مجموعة من المفاهيم، لعلها تتضح أكثر في الرسالة التي وجهها الشيخ سيدي إلى محمد محمود بن حبيب عندما هم باقامة الحدود وتغيير المنكرات " من لم تكن له شوكة ظاهرة وقوة قاهرة وأراد تغيير المنكر بالسلاح فقد تعرض لما لا يطيق وأهلك نفسه، وكان زيادة في الفساد..."<sup>36</sup>.

ولا يخفى من خلال هذه الفتوى وفي غيرها من الفتاوى المذهب المتأسس على النظر إلى اللحمة الاجتماعية، وانتفاء بعض الأحكام الشرعية لفقدانها الأسباب الكفيلة بتحقيقها، وهذا الإشكال إشكال السببية هو ما جعل الكثير من الفقهاء على سبيل المثال لا التعدد، يميلون إلى التشبث بالجماعة والقبيلة بديلا عن السلطة خاصة أن هذه الجماعة تقوم عادة على نفوذ روحي ومركزي يتمثل في الشيخ، ويعضد هذه الآراء قول الشيخ سيدي المختار الكنتي: "إن الجماعة إذا كانت على أمر واحد، وهي أهل وفاق فمن أراد أن يخرج على مواساتها بلا سبب فلا يجوز له ذلك، ولو قال أنه يعطى لجماعة أخرى؛ لأن ذلك يؤدي إلى الخلل في الجماعة، وكل ما يؤدي إلى الخلل فلا قائل به، والقاعدة الشرعية مبنية على جلب المصالح ودفع المضار، ومعلوم أن تفرق الشمل مما يجلب الخلل، ويظهر الهرج ويذهب بالدول، وأن الله تعالى يقول: " ولا تنازعو فتفشلوا وتذهب ريحكم..."<sup>37</sup>.

ونجد الشيخ سيديا في فتوى أخرى يؤكد هذا المنزع بقوله: "وحوطوا جماعتكم بالنصيحة و العدل، وأنزلوا الناس منازلهم لتكونوا من أهل الحق والفضل، واعلموا أن عمارة الأرض لا سيما عمارة أرض الزوايا لا تكون إلا بالاجتماع والتوافق والثبات فيها، ومواساة من تنفع فيه المواساة، واقتفاء من لا تنفع فيه إلى أهله وجماعته فترفع إليهم الشكوى منه.." <sup>38</sup>.

على أنه دون كبير عناء يمكن أن يستشف من هذه الفتوى ومن غيرها من الفتاوى السابقة الذكر أن مفهوم القبيلة والجماعة صار بديلاً عن الدولة فله قواعده وأسسها المبني عليها، والتي يلتزم بها جميع أبناء القبيلة ممن جمعهم الولاء أو العصبة. وإثر هذا الحال صارت كل جماعة لها مفهومها المستقل وشخصيتها المتميزة بأعرافها وعاداتها والنظر المميز لها عن غيرها، ولعل المسألة تتحدد أكثر من خلال فتوى لمحمد بن قاسم بن متالي يجيب فيها السائل عن قبيلة هل يثبت عرف بعضها على بعض أم لا؟. فأجاب: "أنه لا يثبت حتى يجتمعوا عليه، ويستمر فعله فيها، وكل فخذ لا يلزم عرفه الآخر، حتى يجتمعون على أن يكون عرفهم واحداً..."<sup>39</sup>.

وغير بعيد من ذلك يوضح بابه بن الشيخ سيديا موقفه من الحروب والاقتتال في المنطقة وكونه مؤدناً بنهاية الجماعة وخلق السلطان إذ يقول: (والسبب في الحروب الواقعة بين الزوايا قديماً وحديثاً سبب البلاء، وعدم اعتناء من فيها من أهل الشوكة وغيرهم باتباع القرآن المجيد في قوله تعالى: "وإن طائفتان من المؤمنين اقاتلتا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلتا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين"<sup>40</sup>).

ولعل المعطى هنا يتعلق بالدور الوظيفي المقام به من طرف القبيلة والمتمثل في القضايا التالية

إجمالاً:

- إرث من لا وارث له؛
- القيام على الإصلاح والوساطة بين المتخالفين داخل وخارج القبيلة؛
- القبض على يد المفلس والغارم؛
- خطة الحسبة؛
- التزكية والجرح؛
- تدريس الناشئة؛
- حفر الآبار وإعمار الأرض؛
- القيام في مصالح اليتامى والأرامل؛
- تسيير المال المتعلق بالأحباس والزكوات؛
- تحمل ما عجز عنه أهله من دين وتبعات<sup>41</sup>.

وعلى الرغم من تكريس الفقهاء لهذا المذهب و التأسي به ووضع الأسس الكفيلة لاستمرارية هذا النوع من الانسجام الاجتماعي، حتى تم وضع آراء وأحكام تؤيد وتؤكد الزامية البقاء في هذا الفضاء من خلال الزواج والأعطيات والصدقات والمداراة وغيرها، وغيرها من القضايا المستحدثة.

وختاماً فأني أردت من هذه العجالة إثارة الموضوع فحسب لا إثراء له بالغوص في مختلف أغواره ومضامينه، وعموماً فقد ظل الخطاب السياسي قبل تشكل الدولة الحديثة مرهونا ومطبوعاً بطابعين اثنين نحسبهما على قدر كبير من الأهمية في التحليل المشار إليه هنا:

- الولاء الجغرافي والقبلي النابع من مصالح الفرد في إطار المجموع لأبناء محيطه ممن جمعهم الولاء والعصبة، ذبا لمصالحهم ودفاعاً عنها أمام النوائب والمستجدات، لذا ظل الدعم أو السند القبلي واجداً الأرضية الملائمة لتحركه ودعمه من قبل جماعة الحل والعقد ممن انطوى تحت لوائها الفقهاء وأهل الرأي.

على أن المسألة المشار إليها في التحليل تفيد بفرضيات وصياغات انتجت مفهوماً مقابلاً للدولة من جهة، وإن غاب الأصل في انسيابيته وحركيته، فظلت البلاد تعيش أزماً مفاهيمية، وحاجة ماسة إلى تحديدها، لتشكل مصطلحات من قبيل "الإجماع" و "القبيلة" و "فقه الضرورة" مفاهيم تناسب فقه المرحلة، ليتأسس عليها الوعي في ثوبه الباحث عن رؤية سياسية وفقها تسير الأحوال ويعاش في المجال الجغرافي، وعلى أساس منها تؤسس الدراسات والمنطلقات الثقافية في فهم تاريخية البلاد والمحطات الفاصلة لتتناسب الظروف مع المطالب والمستجدات المناطقية والمجالية ولتعداد صياغة التاريخ . وفق هذه المنطلقات.

- التأسيس المقاصدي الشرعي دعماً لفرضية المجال المفتوح، ودفاعاً عن أساسات شرعية من قبيل البلاد السائبة، و التي لا سلطان فيها المنعقد فيها الدرهم والدينار في إشارات ذكية كلها من علماء وفقهاء المنطقة تشير إلى فهم معين للأحوال والقياسات التي يتحرك وفقها وتسن التشريعات<sup>42</sup> ، والحق أن هذا الخطاب كان ملفتاً للانتباه بكثرتة وتنوعه ورجوعه إلى المصادر السلطانية في تأسيساتها، وكأن الملاحظ أو القارئ لتلك المرحلة يلاحظ خلافاً منهجياً واضحاً بكثرة المؤلفات والمتون رغم انعدام المسببات في التفسير والتحليل في الواجب السلطاني، وهو أمر يفسره ضرورة الخلل القائم في النظر إلى الدولة المعاصرة، مما سيكون محل نقاش مستفيض في بحوث مستقبلية.

المصادر والمراجع:

## القرآن الكريم

## ا. المصادر:

## ا. المخطوطات:

- باب بن الشيخ سيديا، فتوى بشأن الاستعمار، مخطوط بمكتبة أهل الشيخ سيديا، أبي تلميت، موريتانيا.
- محمد يحيى الولاتي، فتوى حول التلغراف، مخطوط بالمعهد العالي للدراسات والبحوث، نواكشوط، موريتانيا.
- الشيخ سيد محمد ولد الشيخ سيد المختار الكنتي، فتاوى، مخطوط بالمعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية، نواكشوط، موريتانيا.
- الشيخ سيديا بن المختار بن الهيبه، رسالة إلى ملك المغرب، موجودة في مكتبة أهل الشيخ سيديا، أبي تلميت، موريتانيا.
- الشيخ سيديا بن المختار بن الهيبه، رسالة بشأن تطبيق الحدود، مكتبة أهل الشيخ سيديا، أبي تلميت، موريتانيا.
- الشيخ سيدي بن المختار بن الهيبه، فتاوى، مخطوط بمكتبة أهل الشيخ سيديا بأبي تلميت، موريتانيا.
- محمذن فال بن متالي، أجوبة محمذن فال بن متالي، مخطوط بالمعهد الموريتاني للبحث العلمي، نواكشوط، موريتانيا.

## ب. المصادر المنشورة:

- أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب (1987 م)، تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك وسياسة الملك، تحقيق رضوان السيد، الطبعة الأولى، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان.
- المختار بن حامدن (2000م)، حياة موريتانيا، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.
- المرادي الحضرمي (1981م)، الإشارة إلى أدب الإمارة، تحقيق رضوان السيد، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- البخاري (د، ت)، صحيح البخاري، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية.

- محمد المامي (2007م)، مجموع مؤلفات ، رد الضوال والهمل إلى الكروع في حياض العمل؛ كتاب البادية؛ الجمان؛ الرسائل؛ الدلفين وشرحها؛ الميزابية في مصاب ظواهر الظنون الميزابية، تصحيح يابه بن محمادي، تقريظ مجموعة من العلماء، زاوية الشيخ محمد المامي، نواكشوط، موريتانيا.
- يحي ولد البراء (2009م)، المجموعة الكبرى الشاملة لفتاوي ونوازل وأحكام أهل غرب وجنوب غرب الصحراء، الناشر الشريف ملاي الحسن بن المختار بن الحسن، نواكشوط، موريتانيا.
- أبو بكر الطرطوشي (1995م)، سراج الملوك، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، لبنان.
- هارون ولد الشيخ سيديا (1998م)، كتاب الأخبار، المدون في أخبار الموريتانيين ومن جاورهم من النواحي المحيطة بهم، تحقيق باب ولد هارون، ط1، م.

## المراجع

- البارون كارادفو (1979م)، مفكرو الإسلام، ترجمة عادل زعتر، الطبعة الأولى، الدار المتحدة للنشر، القاهرة، مصر.
- عبد الله إبراهيم ناصف (1982)، السلطة السياسية ضرورتها وطبيعتها، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.
- روبرت م، ما كيفر (1966م)، تكوين الدولة ، ترجمة حسن صعب ، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ص 108
- يحيى بن البراء (1993م)، الفقه والسلطة والمجتمع، الطبعة الأولى، المعهد الموريتاني للبحث العلمي، نواكشوط، موريتانيا.
- حماد الله ولد السالم (2005)، موريتانيا في الذاكرة العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- محمد عابد الحابري (1994م)، العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، الطبعة السادسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- إسماعيل ولد شعيب (1997)، الخطاب السياسي لدي الحضرمي الأزوي دراسة تحليلية نقدية مقارنة في فكر أبي بكر محمد بن الحسن المرادي الحضرمي، الطبعة الأولى، المطبعة الوطنية، نواكشوط، موريتانيا.

- عبد الودود ولد عبد الله (2015)، الحركة الفكرية في بلاد شنقيط، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الصحراوية، الرباط، المغرب.
- عبد الملك مرتاض (1982م)، الجدل الثقافي بين المغرب والمشرق، الطبعة الأولى، دار الحداثة، بيروت، لبنان.
- محمد يحي ولد باباه (2003م)، الفكر السياسي في موريتانيا قبل تسعمائة سنة: قراءة في كتاب الإشارة في تدبير الإمارة لأبي بكر محمد بن الحسن المرادي الحضرمي، الطبعة الأولى، المعهد الموريتاني للبحث العلمي، نواكشوط، موريتانيا.
- الخليل النحوي (1987 م)، بلاد شنقيط المنارة والرباط عرض للحياة العلمية والإشعاع الثقافي والجهاد الديني من خلال الجامعات البدوية المتنقلة المحاضر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.
- محمد المختار ولد السعد (1995م)، حرب شربه، أزمّة القرن السابع عشر في الجنوب الغربي الموريتاني، الطبعة الأولى، المعهد الموريتاني للبحث العلمي، نواكشوط، موريتانيا.
- محمد محفوظ ولد أحمد (2001م)، مكانة أصول الفقه في الثقافة المحظية، الطبعة الثانية، المكتب العربي للخدمات الثقافية، موريتانيا.
- بابه بن الشيخ سيدي (2003)، إمارتا إدوعيش و مشظوف ، دراسة في التاريخ السياسي الموريتاني ، دراسة و تحقيق أزيد بيه بن محمد محمود ، الطبعة الأولى، منشورات المعهد التربوي الوطني ، نواكشوط ، موريتانيا.

#### المقالات والندوات العلمية

- الناني ولد الحسين (1999م)، "جوانب من حياة قاضي المرابطين، الإمام الحضرمي"، العدد 6، حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، نواكشوط.
- جمال ولد الحسن (1989م)، "حركة الإمام ناصر الدين ومنزلتها في تاريخ الإسلام في غرب إفريقيا"، حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة نواكشوط، موريتانيا.
- عبد الودود ولد عبد الله (1989م)، "دور الشناقطة في نشر الثقافة العربية الإسلامية بغرب إفريقيا حتى نهاية القرن 18م"، حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة نواكشوط، نواكشوط، موريتانيا.

- أحمد الشكري (2001م)، "جهاد الحاج عمر في أعالي السنغال" ندوة بعنوان "ذكرى مرور مائتي عام على ميلاد الشيخ الحاج عمر الفوتي"، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، الرباط، المغرب.
- بومية ولد أبياه (1406هـ/1985م)، "مفهوم الدولة عند الشيخ محمد المامي"، مجلة الشعاع، العدد الرابع، المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية، نواكشوط، موريتانيا.
- محمد المختار ولد السعد (1990)، الإمارات و المجال الأميري البيضاني خلال القرنين 18 و 19 إمارة الترازة نموذجا، حوليات كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، نواكشوط ، العدد 2 ، منشورات كلية الآداب بجامعة نواكشوط، موريتانيا.

الهوامش:

<sup>1</sup>. تكثر الأسباب الداعية لكتابة تاريخية وطنية شمولية تتجاوز السرد والأفكار الجزئية إلى محاولة فهم تاريخ المنطقة بشكل شمولي في سياق الجماعة المتحدة في المجال، وإن كانت هذه الدعوة أو هذا المنطلق الأكاديمي ليس تفنيدياً ولا استنقاصاً للأعمال المقدمة حتى الساعة لباحثين متميزين. حازوا قلم السبق. شكلت دراساتهم الرصينة محاولات شمولية من أجل فهم المجال الشنقيطي وتاريخيته بالنظر إلى المواضيع المتناولة وطرق معالجتها، غير أن هاجس المصادر وسرديتها مازال يقف حجرة عثرة وراء الكثير من التصورات الحدائية حول الفكر والتاريخ والكتابة عن العقلية والتحويلات المجتمعية لا في إطار الرصد والتأريخ للحدث كمعطي حدث فعلاً، وإنما البحث عن جميع المقاصد والأسباب التي دعت إليه وتأثيره في البنية الشمولية.

<sup>2</sup>. يؤسس الماوردي للظاهرة السلطانية بدلالاتها الإسلامية التراثية رجوعاً إلى الأصول واستئناساً بالموروث السياسي، من خلال قوله: " ... إن الله جل اسمه ببليغ حكمته، وعدل قضائه جعل الناس أصنافاً مختلفين، وأطواراً متباينين، ليكونوا بالاختلاف مؤتلفين، وبالتباين متفقين، فيتعاطفون بالإيثار تابعاً ومتبوعاً، ويتساعدون على التعاون أمراً ومأموراً، فوجب التفويض إلى إمرة سلطان مسترعي، ينقاد الناس لطاعته، ويتدبرون بسياسته ليكون بالطاعة قاهراً، وبالسياسة مدبراً، وكان أولى الناس بالعناية بما سيست به الممالك، ودبرت به الرعايا والمصالح، لأنه زمام يقود إلى الحق، ويستقيم به أود الخلق".

ولا يخفى التمييز من خلال هذا النص بين معطين اثنين يرتكزان على طبيعة النظم السياسية القائمة في المجال العربي. وما للإمام من محاسن دأبت الأدبيات الإسلامية على التأريخ لها والنظر فيها. للاستزادة أكثر ينظر الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب (1987 م)، تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك وسياسة الملك، تحقيق رضوان السيد، الطبعة الأولى، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ص. 87.

<sup>3</sup>. تتأسس هذه الدراسات على متطابقين أساسيين من الضروري إيرادهما من خلال قراءة الموروث السلطاني الإسلامي وطبيعة الوظائف المنسجمة مع الرؤية الدينية وأحوال الناس وهما:

. الوظيفة الدينية وتقوم على مبدأ سياسية الدين وحفظه، ثم الوظيفة الاستخلافية القائمة على مبدأ إقامة العدل والنظر في أحوال الناس ومعاشهم وعمرانهم، يقول الماوردي: "إن الدين يصلح سرائر القلوب، ويمنع من ارتكاب الذنوب، ويبعث على التأله والتناصب، ويدعو إلى الألفة والتعاطف، وهذه قواعد لا تصلح الدنيا إلا بها ولا يستقيم الخلق إلا عليها، وإنما السلطنة وما تم لحفظها، وباعث على العمل بها. ويرى ارتباط مصلحة الجماعة بالقيام بهذه الوظيفة » فلذلك وقفت مصالحهم على دين يقودهم إلى جمع الشمل، واتفاق الكلمة وينقطع به تنازعهم، وتنحسم به أطماعهم واختلافهم...". الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك وسياسة الملك، مصدر سابق، ص. 88.

ولعل الآراء النظرية التي طرحها تتجسد في نظريته السياسية حول الأحكام السلطانية وما يجب على الحاكم اتجاه رعيته تفصيلا انظر: البارون كارادفو (1979م)، مفكرو الإسلام، ترجمة عادل زعتر، الطبعة الأولى، الدار المتحدة للنشر، القاهرة، مصر، ص. 255

<sup>4</sup> إذا ما تجاوزنا التعريف اللغوي للسياسية نظرا لكثرة تداوله وشيوعه، فإن الفعل السياسي في غاياته يبحث عن سعادة ورفاهية الإنسان، فالتعريف السائد يعبر عن السلطة القائمة بوصفها مجتمعا تكتمل فيه جميع العناصر من أجل الوصول إلى مطلب أو غاية معينة " المجتمع الكبير أي الدولة ينطوي على مجتمعات صغيرة تعيش في داخله، وإشكال هذه المجتمعات متعددة ومتباينة الأغراض، وفي كل جماعة من هذه الجماعات توجد سلطة تعمل على تحقيق أغراض الجماعة"، عبد الله إبراهيم ناصف (1982)، السلطة السياسية ضرورتها وطبيعتها، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، ص. 13، على أن ثمة بعض الآراء تستعيز عن هذا الرأي بتعبير آخر يمكن أن ينسجم مع المجتمعات البدائية أو الغير منتظمة تحت إطار الدولة ليشكل مفهوم "السلطة الاجتماعية" أصدق تعبير على وصف نموذجها السلطوي، للاستزادة أكثر روبرت م، ما كيفر (1966م)، تكوين الدولة، ترجمة حسن صعب، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ص 108

<sup>5</sup> نشير هنا إلى العمل الرصين الذي قام بها يحيى بن البراء في محاولته التأصيلية التي أوضح من خلالها ما للجماعة من أدوار ومساهمات قامت بها في ظل الأحوال الاستثنائية التي كان يعيشها المجال الموريتاني، يحيى بن البراء (1993م)، الفقه والسلطة والمجتمع، الطبعة الأولى، المعهد الموريتاني للبحث العلمي، نواكشوط، موريتانيا، ص. 64. 65

<sup>6</sup> نشير هنا ضرورة إلى الاشكاليات الكبرى التي حدثت في تاريخ المنطقة والتبريرات الفقهية لها انطلاقا من تكييف الوقائع المحلية وفق قواعد شرعية تستند إلى فقه الواقع والمصالح الضرورية للمجتمعات خصوصا إذا ما أولت القضايا المعاشة تبعا لهذا الأنماط سواء تعلق الأمر بالاستعمار والنظر في نازله واشكالياته وفق المنطلقات المعاشة، أو تعلق الأمر بمناقشة ملكيات الأرض أو الأحكام في الاشكاليات الفقهية التي نتجت عن هذا التحول إبان نشأة الدولة الموريتانية. ينظر للاستزادة أكثر: باب بن الشيخ سيديا، فتوى بشأن الاستعمار، مخطوط بمكتبة أهل الشيخ سيديا، أبي تلميت، موريتانيا، ص. 1، محمد يحيى الولاتي، فتوى حول التلغراف، مخطوط بالمعهد العالي للدراسات والبحوث، نواكشوط، موريتانيا، ص. 15.1

<sup>7</sup> لعل الأمر هنا يتعلق بالصورة المتميزة التي خلفها الشنقيطي في البقاع التي زارها من علم وتمكن ودراية بالعلوم الشرعية قد تكون معاكسة للأنماط المعاشة في العالم الإسلامي عموما، حماد الله ولد السالم (2005)، موريتانيا في الذاكرة العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص. 232. 233 وما بعدها.

ولعل من أهم الأعمال التي حدثت عن هذه الفترة بقدر كبير من التمهيد، الناني ولد الحسين (1999م)، "جوانب من حياة قاضي المرابطين، الإمام الحضرمي"، العدد 6، حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، نواكشوط، ص. 96.89

<sup>8</sup> محمد عابد الحابري (1994م)، العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، الطبعة السادسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص. 66

<sup>9</sup>. إذا ما حاولنا تفكيك البنية المعرفية الشنقراطية في أصولها المتخيلة على الأقل من قبل النخبة العارفة والمالكة للسلطة التقديرية. أي العلماء والفقهاء. لوجدنا استعادة النموذج المرباطي على أساس أنه الأفضل والمثالي مما أدى إلى تعالق كبير بينه وبين مسار البحث عن الأصول التاريخية لكثير من الاشكاليات المجتمعية، المختار بن حامدن (2000م)، حياة موريتانيا، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ص. ص. 51.50

<sup>10</sup>. إسماعيل ولد شعيب (1997)، الخطاب السياسي لدي الحضرمي الأزوكي دراسة تحليلية نقدية مقارنة في فكر أبي بكر محمد بن الحسن المرادي الحضرمي، الطبعة الأولى، المطبعة الوطنية، نواكشوط، موريتانيا، ص. 5

<sup>11</sup>. المرادي الحضرمي (1981م)، الإشارة إلى أدب الإمارة، تحقيق رضوان السيد، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ص. 53

<sup>12</sup>. نفس المصدر، ص. 54

<sup>13</sup>. ناقش هذه الأطروحة المفوضية على عدم إمكانية المجتمعات البدوية لامتلاك تقاليد معرفية؛ عبد الودود ولد عبد الله في نقد حضيف للرؤية الخلدونية في هذا المجال، عبد الودود ولد عبد الله (2015)، الحركة الفكرية في بلاد شنقيط، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الصحراوية، الرباط، المغرب، ص. 8 وما بعدها

إضافة إلى العلاقة الجدلية الذي تناولها أكثر من باحث في إطار جدلية المركز والأطراف، عبد الملك مرتاض (1982م)،

الجدل الثقافي بين المغرب والمشرق، الطبعة الأولى، دار الحداثة، بيروت، لبنان، ص. 17

<sup>14</sup>. للمزيد حول التصورات السياسية ينظر:

محمد يحي ولد باباه (2003م)، الفكر السياسي في موريتانيا قبل تسعمائة سنة: قراءة في كتاب الإشارة في تدبير الإمارة لأبي بكر محمد بن الحسن المرادي الحضرمي، الطبعة الأولى، المعهد الموريتاني للبحث العلمي، نواكشوط، موريتانيا، ص. 45 وما بعدها

<sup>15</sup>. للاستزادة يمكن الإطلاع على المراجع التالية:

جمال ولد الحسن (1989م)، "حركة الإمام ناصر الدين ومنزلتها في تاريخ الإسلام في غرب إفريقيا"، حوليات كلية

الآداب والعلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة نواكشوط، نواكشوط، موريتانيا، ص. 12-15.

- عبد الودود ولد عبد الله (1989م)، "دور الشناقطة في نشر الثقافة العربية الإسلامية بغرب إفريقيا حتى نهاية القرن 18م"، حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة نواكشوط، نواكشوط، موريتانيا، ص. 26 وما بعدها.

. أحمد الشكري (2001م)، "جهاد الحاج عمر في أعالي السنغال" ندوة دولية بعنوان "ذكرى مرور مائتي عام على ميلاد الشيخ الحاج عمر الفوتي"، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، الرباط، المغرب، ص. 50 وما بعدها.

<sup>16</sup>. نقصد هنا الأحاديث التي وظفت في المجال الفقهي الشنقيطي والتي انبنت عليها كثير من الأحكام في هذا المجال، البخاري (د، ت)، صحيح البخاري، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، كتاب باب الفتن، باب لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه، رقم: 6541

<sup>17</sup>. الشيخ سيد محمد ولد الشيخ سيد المختار الكنتي، فتاوى، مخطوط بالمعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية، نواكشوط، موريتانيا، ص. 52 وما بعدها

<sup>18</sup>. نقلا هذه الفتوى عن الموسوعة الافتائية ، يعي ولد البراء (2009م)، المجموعة الكبرى الشاملة لفتاوي ونوازل وأحكام أهل غرب وجنوب غرب الصحراء، الناشر الشريف ملاي الحسن بن المختار بن الحسن، نواكشوط، موريتانيا، ص. 116

<sup>19</sup>. محمد المامي (2007م)، مجموع مؤلفات ، رد الضوال والهمل إلى الكروع في حياض العمل؛ كتاب البادية: الجمان: الرسائل؛ الدلفين وشرحها؛ الميزابية في مصاب ظواهر الظنون الميزابية، تصحيح يابه بن محمادي، تقيظ مجموعة من العلماء، زاوية الشيخ محمد المامي، نواكشوط، موريتانيا، ص. 201

<sup>20</sup>. الخليل النحوي (1987 م)، بلاد شنقيط المنارة والرباط عرض للحياة العلمية والإشعاع الثقافي والجهاد الديني من خلال الجامعات البدوية المتنقلة المحاضر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس ، ص. 312311

<sup>21</sup>. محمد المامي، كتاب البادية، م، س، ص. 203

<sup>22</sup>. نفسه، ص 345

<sup>23</sup>. بومية ولد أبياه (1985م)، "مفهوم الدولة عند الشيخ محمد المامي"، مجلة الشعاع، العدد الرابع، المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية، نواكشوط، موريتانيا، ص. 43

<sup>24</sup>. محمد المامي، كتاب البادية، م، س، ص. 347

<sup>25</sup>. نفلا عن الموسوعة الإفتائية ليحيي بن البراء، مصدر سابق، ص. 120/1

<sup>26</sup>. لدينا نسخة من الرسالة التي أرسلها الشيخ سيديا إلى هذا الأخير عندما حاول تطبيق الحدود في مجاله الجغرافي، وهي لغرض توضيحي الهدف منه القول بتعطيل الحدود نظرا للأثار المترتبة علي ذلك، الشيخ سيديا، رسالة بشأن تطبيق الحدود، مكتبة أهل الشيخ سيديا، أبي تلميت، موريتانيا، ص. 21

<sup>27</sup>. رسالة موجودة في مكتبة أهل الشيخ سيديا بأبي تلميت يبين فيها الواقع المحلي وتداعياته ينظر للاستزادة : الشيخ

سيديا بن المختار بن الهيبه، رسالة إلى ملك المغرب، موجودة في مكتبة أهل الشيخ سيديا، أبي تلميت، موريتانيا، ص. 1

<sup>28</sup>. محمد المامي بن البخاري، كتاب البادية، مصدر سابق، ص. 247 وفي نفس الإطار يعبر عن السطلة القائمة والأحوال السياسية شعرا بقوله:

يا من لقطر به الأحكام ضائعة يكش في كل ظل منه تنين ، نفس المصدر، ص. 202

<sup>29</sup>. نظر الباحثون المعاصرون بكثير من الدراسات حول النظام الأميري وبنيته وتشكله، وان اتفقوا على كلمة سواء بشأنه في عدم اتفاهه مع نظام الدولة وبنيتها السياسية والادارية.

محمد المختار ولد السعد (1990)، الإمارات و المجال الأميري البيضاني خلال القرنين 18 و 19 إمارة الترازة نموذجا ، حوليات كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، نواكشوط ، عدد 2 ، منشورات كلية الآداب بجامعة نواكشوط، موريتانيا،

ص 36 .

- <sup>30</sup> محمد المختار ولد السعد (1995م)، حرب شربيه، أو أزمة القرن السابع عشر في الجنوب الغربي الموريتاني، الطبعة الأولى، المعهد الموريتاني للبحث العلمي، نواكشوط، موريتانيا، ص.ص. 125.118.
- <sup>31</sup> عبد الودود ولد عبد الله، الحركة الفكرية في بلاد شنقيط، مرجع سابق، ص. 165.
- <sup>32</sup> تكثر الأشعار حول الإمام وضرورة قيامه في العمل المتميز الذي قام به الخليل النحوي، ينظر للاستزادة الخليل النحوي، بلاد شنقيط المنارة والرباط، مرجع سابق، ص. 113 وما بعدها.
- <sup>33</sup> نقلا عن يحيى بن البراء، الفقه والسلطة والمجتمع، مرجع سابق، ص. 68.
- <sup>34</sup> أبو بكر الطروشي (1995م)، سراج الملوك، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، لبنان، ص.ص. 109، 110.
- <sup>35</sup> الشيخ سيدي بن المختار بن الهيبه، فتاوي، مخطوط بمكتبة أهل الشيخ سيديا بأبي تلميت، موريتانيا، ص. 5.
- <sup>36</sup> الشيخ سيديا، رسالة بشأن تطبيق الحدود، مصدر سابق، ص. 3.
- <sup>37</sup> نقلا عن محمد محفوظ ولد أحمد (2001م)، مكانة أصول الفقه في الثقافة المحظية، الطبعة الثانية، المكتب العربي للخدمات الثقافية، موريتانيا، ص. 297.
- <sup>38</sup> هارون ولد الشيخ سيديا (1998م)، كتاب الأخبار، المدون في أخبار الموريتانيين ومن جاورهم من النواحي المحيطة بهم، تحقيق باب ولد هارون، ط1، ص. 58/2.
- <sup>39</sup> محمذن فال بن متالي، أجوبة محمذن فال بن متالي، مخطوط بالمعهد الموريتاني للبحث العلمي، نواكشوط، موريتانيا، ص. 3.
- <sup>40</sup> بابه بن البشير سيدي (2003)، إمارتا إدوعيش ومشظوف، دراسة في التاريخ السياسي الموريتاني، دراسة و تحقيق أزيد بيه بن محمد محمود، الطبعة الأولى، منشورات المعهد التربوي الوطني، نواكشوط، موريتانيا، ص. 61.
- ص. 226.
- <sup>41</sup> يحيى بن البراء، الفقه والسلطة والمجتمع، مرجع سابق، ص. 69 وما بعدها.
- <sup>42</sup> الاتجاهات الفروعية والنظر إلى النوازل بمنطق التكيف مع الوقائع والأحوال.